القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية الزراعية

اعداد /

محمد عبد الله عبد السلام محمود

باحث دكتوراه

قسم الاقتصاد - كليه التجارة

- جامعة مدينة السادات

المستخلص :

استهدف البحث دراسه الدور الاقتصادي لقطاع الزراعه وبيان نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتقدير حجم الاستثمارات الزراعيه في الاستثمارات الكليه، وقيمه الصادرات والواردات، وكذلك معرفه قيمه العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفتره 2018 حتى 2023 وكانت من ابرز النتائج تنامي المساحه المنزرعه بصوره مضطرده حتى ناهزت نحو 10 مليون فدان في 2023 ويناظرها مساحه محصوليه تقارب 17.4 مليون فدان على اساس معامل تكثيف يتراوح بين ١.٧١ ، ١.٧٦ % للفدان، وكانت نسبه مساهمه قطاع الزراعه الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وايضا انخفاض نسبه مساهمه الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تنامي حجم الاستثمارات الزراعيه بالنسبه للاستثمارات الكليه، وايضا تنامي العجز في الميزان التجاري الزراعي.

وقد اوصى البحث بضروره تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي واعاده توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفه لتحقيق الكفاءه الاقتصاديه من خلال خفض سعر الفائده على القروض لتنميه المشروعات الزراعيه وتقديم الدعم للمنتج الزراعي في ظل التغيرات البيئيه والمناخيه والاقتصاديه التي تؤثر بشكل مباشر على الانتاج الزراعي .

المقدمة:

القطاع الزراعي هو احد اهم قطاعات الاقتصاد القومي المصري ، حيث تعتبر الزراعة في مصر هي الدعامة الأساسية والرئيسية للبنيان الاقتصادي المصري ، اذ تساهم بنصيب كبير في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زياده الصادرات الزراعية وتقليل الواردات مما يؤدي الى زياده مساهمه القطاع الزراعي في تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي.

ويعد القطاع الزراعي من اهم قطاعات الاقتصاد القومي نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتكمن اهميه هذا القطاع في مساندته للاقتصاد المصري وحمايته من الازمات المعاصرة ، كما انه المسؤول الاول في تحقيق الامن الغذائي للسكان وتوفير الخامات اللازمة لعدد كبير من الصناعات الهامه ، وفي واقع الأمر فان الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي تزداد بزياده الطلب على المنتجات الزراعية لتلبيه احتياجات السكان الغذائية ، كما انه يساهم في زياده معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل وكذلك مساهمته في تكوين الناتج المحلي والتجارة الخارجية ، كما انه يعتبر احد الوسائل الهامه في زياده الطاقة الإنتاجية وفتح مجال لفرص عمل جديده وحل مشكله البطالة ، فضلا عن زياده الانتاج والتي تساهم في خفض الواردات وزياده الصادرات مما يؤدي الى تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة ، كما ان العجز في الميزان الزراعي يعتبر احد اسباب عجز الميزان التجاري ككل نظرا لما تعانيه منظومه الانتاج الزراعي من ضعف في الاستثمارات الوافدة والخارجة ، وكذلك عدم توجيه القروض الزراعية التوجيه الامثل في الانتاج من اجل التصدير، بالإضافة إلى اعتماد الانتاج الزراعي على مدخلات مستورده ، مما يحمل الميزان اعباء اضافيه تؤدي الى زياده العجز الكلي بالإضافة الى تقلبات سعر الصرف ، كما ان عجز الميزان التجاري مرتبط بالعجز في ميزان المدفوعات لما يرتبط به من عدم الاستقرار الخارجي نتيجة لارتفاع سعر الصرف الاجنبي وبالتالي التراجع المستمر في قيمه العملة الوطنية ، ومن ثم التأثير سلبا على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويمثل النشاط الزراعي اهميه كبيره في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة حيث يساهم البعد الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي، كما انه مصدر قوي وملائم لجذب الاستثمار، ويساهم

البعد الاجتماعي في تحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل ، كما يشارك البعد البيئي في مكافحة التصحر وزياده الرفعة الزراعية، ويتيح البعد المؤسسي تبادل الخبرات والمشاركة الفعالة محليا وعالميا، وعلى ذلك فان القطاع الزراعي بجمهوريه مصر العربية يلعب دورا هاما في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وامداد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لنموها وتطورها، وكذلك المساهمة في حصيلة الدوله من النقد الاجنبي اللازم لإحداث تنميه اقتصاديه من خلال زياده عائد الدوله من الصادرات الزراعية، وبالرغم من اهميه القطاع الزراعي الا انه يعاني من ضعف حجم الاستثمارات المخصصة له بالمقارنة بالقطاعات الاخرى غير الزراعية مما يؤثر على الناتج القومي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في المجتمع المصري .

- هدف البحث:

استهدف البحث دراسة دور القطاع الزراعي المصري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية خلال الفتره (٢٠٠٨- 2023) وذلك من خلال :

١-اهميه قطاع الزراعة في الاقتصاد المصري .

2- معرفه المساحة المحصوليه والمساحة المنزرعة ومعامل التكثيف .

3- معرفه نسبه مساهمه القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي .

4- معرفه نسبه مساهمه استثمارات قطاع الزراعة في اجمالي الاستثمارات .

5- التعرف على قيمه العجز في الميزان التجاري الزراعي .

6- معرفه بعض الاختلالات الموجودة في القطاع الزراعي المصري .

٧- السبل او الوسائل التي يمكن اتباعها لتقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري .

- مصادر البيانات والاسلوب البحثي:

اعتمد البحث على البيانات الثانويه والتي تصدر من جهات رسميه والمتمثلة في وزاره الزراعة واصلاح الاراضي ، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - وحده الحاسبات

القومية ، ووزارة التجارة والصناعة – تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية ، كما تم الاستعانة ببعض المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع البحث .

وفيما يتعلق بالطريقة البحثية:

فقد اعتمد البحث على التحليل الوصفي والكمي باستخدام المتوسطات والنسب المئوية التي يمكن من خلالها دراسة الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة ، ونسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبه مساهمه الاستثمارات الزراعية بالنسبه للاستثمارات الكلية ،ونسبه العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري .

- وللتعرف على الدور الاقتصادي الهام لقطاع الزراعة بمصر يتم اولا معرفه اهميه الزراعة في الاقتصاد القومي ، ومعرفه بعض الاختلالات الموجودة في القطاع الزراعي المصري ، وكذلك معرفه المساحة المحصوليه والمساحة المنزرعة ومعامل التكثيف ، وكذلك معرفه نسبه مساهمه القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي ، وايضا معرفه نسبه استثمارات قطاع الزراعة من اجمالي الاستثمارات ، وكذلك التعرف على نسبه العجز في الميزان التجاري الزراعي .

اولا: دور الزراعة في الاقتصاد المصري:

يسهم قطاع الزراعة في الاقتصاد المصري بنسبه 11.3% من اجمالي الناتج المحلي وبنسبه 28% من اجمالي الوظائف ، ويعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات المؤثرة على الاقتصاد القومي وبصفه خاصه التجارة الخارجية الزراعية حيث تسهم في توفير الاحتياجات اللازمة لدعم التنمية كمستلزمات انتاج وخبرات فنيه ، وتوفير السلع الغذائية من خلال عائد التصدير .

وتكمن اهميه الزراعة في مصر في مساهمتها بشكل كبير في الاقتصاد القومي حيث يوفر قطاع الزراعة وظائف لما يقرب من 25% من اجمالي القوى العاملة في مصر ، كما انه يتيح العمل لنحو 37% من القوى العاملة النسوية .

ويتميز قطاع الزراعة في مصر بنجاح الاستثمار فيه ويعود ذلك لعده عوامل منها ما يأتي:

١-الموقع الاستراتيجي: اتاح موقع مصر فرص اكبر لتصدير المنتجات الزراعية وذلك لقربها من اسواق الشرق الاوسط وشمال افريقيا كما يتميز موقع مصر بمناخه المثالي للزراعة .

٢- الاستقرار: تتمتع مصر باستقرار على الصعيد السياسي والامني والاقتصادي ، الامر الذي يشجع المستثمرين على اقامه مشاريع كبيره فيها .

٣- مرونة الاسعار: وذلك من خلال تحرير اسعار المحاصيل الزراعية ، وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وفقا للمتغيرات الاقتصادية عالميا، الى جانب التسويق الحر للقطن.

٤- سياسات دعم الاستثمار: ساهم قانون الاستثمار في منح القطاع الخاص مزيدا من الحرية في مجال الانتاج ومجال تصدير واستيراد السلع الزراعية وتوزيع واستيراد مستلزمات الانتاج الزراعي .

٥- البنيه الأساسية: تتوافر في مصر بنيه اساسيه متطورة في جميع انحاء البلاد تتمثل بشبكه الطرق والمرافق الحديثة .

٦- توافر عوامل الانتاج: تتميز مصر بوجود العديد من الاراضي الصالحة للزراعة ، كما انها مجهزه بالمرافق اللازمة لاستصلاحها وبالأيدي العاملة المدربة غير المكلفة ، بالإضافة الى توفير الموارد الطبيعية اللازمة كمصادر المياه والخامات الزراعية .

ويمثل النشاط الزراعي اهميه كبيره في تحقيق ابعاد التنميه ويمثل النشاط الزراعي اهميه كبيره في تحقيق ابعاد التنميه المستدامه حيث يساهم البعد الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي كما انه مصدر قوي وملائم لجذب الاستثمار، ويساهم البعد الاجتماعي في تحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل، كما يشارك البعد البيئي في مكافحه التصحر وزياده الرقعة الزراعية، ويتيح البعد المؤسسي تبادل الخبرات والمشاركة الفعالة محليا وعالميا، وعلى ذلك فان القطاع الزراعي بجمهوريه مصر العربية يلعب دورا هاما في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وامداد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لنموها وتطورها، وكذلك المساهمة في حصيله الدوله من النقد الاجنبي اللازم لإحداث تنميه اقتصاديه من خلال زياده عائد الدوله من الصادرات الزراعية ..

ويمكن ان نحدد دور الزراعة في التنمية الاقتصادية من خلال العناصر التاليه :

١-دور الزراعة في توفير المواد الغذائية: بسبب المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية فان تحقيق اهداف التنمية يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح او فشل التنمية الزراعية، ويساهم

القطاع الزراعي في توفير الغذاء الذي يعد احد المشاكل الأساسية في الدول النامية لأنه يستنزف الكثير من مواردها ..

٢- دور الزراعة في توفير المواد الخام وتوفير فرص العمل:

يتميز القطاع الزراعي بعلاقاته الأمامية والخلفية مع القطاعات الاخرى، فكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الأولية الزراعية، ويحتاج الانتاج الزراعي الى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي .

3- دور الزراعة في تحقيق الامن الغذائي:

ان من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية هي مشكله الامن الغذائي، اذ تواجه هذه الدول احتياجات غذائية متزايدة مقابل قصور في الانتاج المحلي، ويتحدد مفهوم الامن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع فهو يتمثل في قدره المجتمع على توفير الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية .

٤- دور الزراعة ومساهمتها في الناتج الوطني:

يعد الدخل الوطني وتقسيماته من بين المؤشرات التي توضح مدي التقدم الاقتصادي في اي بلد ويتشكل الدخل الوطني بمساهمه مجموعه من القطاعات ، حيث يعد القطاع الزراعي في اغلب الدول النامية من اكبر المساهمين وازدياد مساهمه القطاع الزراعي في الدخل الوطني تزيد من مقدره المجتمع على الادخار وبالتالي التمويل اللازم للاستثمار.

٥- دور الزراعة في توفير المواد الموارد النقديه والعملة الصعبة: يستطيع القطاع الزراعي ان يلبي الكثير من احتياجات التنمية الاقتصادية والتي منها الموارد النقديه والعملة الصعبة وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية والتي بدورها تحتاج الى استثمارات يتم تمويلها بالموارد النقديه التي يوفرها القطاع الزراعي ، واذا تم تحقيق فائض في القطاع الزراعي يخصص للتصدير فسيؤدي الى زياده دخول المزارعين والدخل الوطني وزياده القدرة على الادخار

وبالتالي القدرة على تمويل التوسع في الاستثمار الزراعي والتنمية والتأثير على عجز ميزان المدفوعات ..

- ومن الاسباب التي تجعل القطاع الزراعي بمصر اقل تنافسيه محليا ودوليا:

١- تخلي الحكومة المصرية عن دعم القطاع الزراعي بشكل شبه كامل .

٢- تعديل قانون الري بما يسمح بتحميل المزارعين اعباء جديده ليجد المزارع المصري نفسه محاط بمجموعه من التحديات لا تراعي طبيعه الاوضاع الاقتصادية خاصه ان العائد على النشاط الزراعي هو الاقل مقارنه بباقي الأنشطة الاقتصادية الاخرى .

٣- تحمل الاعباء الجديدة في حال انشاء شبكات صرف عامه مغطاه او مكشوفه مضاف اليها 10% مصاريف اداريه وليس ذلك فحسب بل فرض رسوم مقداره 5000 جنيه كل خمسه اعوام على ماكينات الري الموضوعة على الترع العامة .

٤- تحرير اسعار السلع الزراعية ورفع دفع الدعم الحكومي عن السماد والبذور كما تم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في الاراضي الزراعية وبالتالي لم تعد الحكومة المصرية ملزمه باستلام المحاصيل الزراعية من المزارعين لكن الامر يخضع للعرض والطلب .

٥- تخلي الدوله عن دعم القطاع بشكل شبه كامل منذ اربعه عقود والاعتداء على الاراضي الزراعية وتدمير اجزاء مهمه من شبكه الري بالصرف الراي والصرف في الاراضي الزراعية .

٦- الاعتماد على المياه الجوفية للري وتراجع حصه مصر من مياه نهر النيل خلال السنوات القليلة الماضية .

ثانيا: التعرف على المساحة المنزرعة والمساحة المحصوليه ومعامل التكثيف:

تنامت المساحة المنزرعة بالميون فدان بصوره مضطرده خلال الفتره (2013 حتى 2023) كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) حتى ناهزت نحو ١٠مليون فدان في عام (٢٢ – ٢٠٢٣) ، ويناظرها مساحه محصوليه ايضا تقارب 17.٤ مليون فدان في عام (22 20–٢٠٢٣)على اساس معامل تكثيف يتراوح ما بين ١.71% الى 1.76 % للفدان.

جدول رقم 1 تطور المساحات المنزرعة و المحصولية من عام 2012–2013 حتي عام 22–2023 بالمليون فدان.

جدول رقم (١)

البيان	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية	معامل التكثيف
2013–12	8,95	15,49	1,73
2014–13	8,91	15,69	1,72
2015–14	9,59	15,64	1,72
2016–15	9,1	15,8	1,74
2017–16	9,13	16,4	1,76
2018–17	9,19	16,06	1,75
2019–18	9,33	16,21	1,74
2020–19	9,45	16,29	1,72
2021–20	9,6	16,38	1,71
2023–22	9,95	17,4	1,75

المصدر : وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي – نشرات الاحصائيات الزراعية – اعداد مختلفة.

ثالثا: نسبه الناتج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي خلال الفتره (2018 – 2019) حتى (٢٠٢٠- 2023) :

من خلال الجدول (2) يتضح ان:

١١.٤ نسبه مساهمه قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ٢٠١٨ :

شهد ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية نموا ،حيث حقق معدل نمو بلغ 18% ، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع ناتج هذا القطاع الى 588 مليار جنيه مقابل 498.١ مليار جنيه بالفتره ذاتها من العام السابق ، مما ادى بدوره الى استقرار مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عند 11.4% جدول رقم (2).

ارتفاع نسبه مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الي ١٢.١% خلال عام(2019- 2020) :

شهد ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية نموا ، حيث حقق معدل نمو بلغ 13.9% وجاء ذلك نتيجة ارتفاع ناتج القطاع الى 669.8 مليار جنيه مقابل 588 مليار جنيه في الفتره ذاتها من العام السابق ، مما ادى الى استقرار مساهمه القطاع في الناتج المحلي الاجمالي عند 12.١% جدول رقم (٢) .

10.٨% معدل نمو ناتج قطاع الزراعة خلال عام(2020 -2021) :

حقق ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية نموا بنحو 10.8% حيث ارتفع الى 750.٢ مليار جنيه مقابل 677.8 مليار جنيه خلال العام السابق ، ليحقق بذلك نسبه مساهمه في الناتج المحلي الاجمالي 12.٥% جدول رقم (٢).

12.6معدل نمو قطاع الزراعة خلال عام(2021-2022) :

حيث حقق ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية نموا بنسبه ١٢.٦% ، حيث ارتفع الي858.4 مليار جنيه مقابل٧٦٢.١ مليار جنيه خلال العام السابق ، ليحقق بذلك نسبه مساهمه في الناتج المحلي الاجمالي 11.5% جدول رقم (٢) .

٢٥% معدل نمو ناتج القطاع الزراعي بالأسعار الجارية خلال عام (2022 – 2023) :

حيث ارتفع ناتج قطاع الزراعة من 858.4 مليار جنيه في عام (21– 2022) الى ١076.5 مليار جنيه في عام (22 20 –23 –2023) ، بنسبه زياده تربو على 25% جدول رقم (٢) .

جدول ٢ ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية خلال المدة 18–2019 حتي 22–2023

جدول رقم (٢)

البيان	الناتج الزراعي مليار جنية	نسبة الناتج الزراعي الي ناتج المحلي الإجمالي %	معدل التغير %
2019 –18	588	11,4	18
2020 –19	669,8	12,1	13,9
2021 –20	750,2	12,5	10,8
2022 –21	858,4	11,5	12,6
2023 –22	1076,5	11,2	12

المصدر : وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية . وحدة الحاسبات القومية

رابعا: معرفه نسبه مساهمه استثمارات قطاع الزراعة في اجمالي الاستثمارات:

من خلال الجدول (3) يتضح ان:

٤٩ مليار جنيه استثمارات قطاع الزراعة عام (2018 -2019) :

بلغت الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة حوالي 49 مليار جنيه خلال العام المالي (2018-2019) بمعدل نمو ١.٢% من استثمارات العام السابق والبالغة نحو 48.٣ مليار جنيه مليار جنيه ، بنسبه مساهمه 5.1% في جمله الاستثمارات جدول (٣) .

تراجع استثمارات قطاع الزراعة عام (2019-2020) الى 39.٥ مليار جنيه :

بلغت الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة نحو 39.5 مليار جنيه خلال العام المالي ١٩-٢٠٢٠ بنسبه انخفاض قدرها ١٩.٢% عن استثمارات العام السابق البالغة نحو 48.٩ مليار جنيه بنسبه مساهمه ٤.٩من جمله الاستثمارات جدول (3) .

5% نسبه مساهمه استثمارات قطاع الزراعة في اجمالي الاستثمارات :

ارتفعت الاستثمارات المنفذة لقطاع الزراعة الى 42.4 مليار جنيه خلال العام المالي (2020-2021) بنسبه مساهمه 5.2% من جمله الاستثمارات ، وبنسبه نمو قدرها 4% من استثمارات العام السابق والبالغة نحو ٤٠.٨ مليار جنيه جدول (٣)

حوالي 5% نسبه مساهمه استثمارات قطاع الزراعة في اجمالي الاستثمارات:

ارتفعت نسبه الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة الى 58.7 مليار جنيه خلال العام المالي (2021-2022) بنسبه مساهمه 4.9 من جمله الاستثمارات ، وبنسبه نمو قدرها 38.4% عن استثمارات العام السابق والبالغة نحو 42.4 مليار جنيه .

جدول (٣) .

٤٨.٦ مليار جنيه استثمارات منفذه بقطاع الزراعة خلال عام(22-2023) :

تراجعت الاستثمارات المنفذة بقطاع الزراعة الى 48.6 مليار جنيه في عام (22-2023) وبنسبه مساهمه ٤.٢ % من جمله الاستثمارات المنفذة في العام ذاته وبنسبه انخفاض ١٧. % عن الاستثمارات المناظرة في العام السابق والبالغة 58.7 مليار جنيه .

جدول رقم 3 الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة خلال الفترة 18-2019 حتي 22- 2023

جدول(3)

البيان	الاستثمارات الزراعية المنفذة مليار جنية	نسبة الاستثمارات الزراعية لجملة الاستثمارات %	معدل النمو %
18- 2019	48,95	5,1	1,2
19- 2020	39,5	4,9	19,2
20- 2021	42,4	5,2	4
21- 2022	58,7	4,9	38,4
22- 2023	48,6	4,2	17,2

المصدر : وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية . وحدة الحاسبات القومية

خامسا: التعرف على نسبه العجز في الميزان التجاري الزراعي:

تنامي عجز الميزان التجاري الزراعي بنسبه 18% :

حقق عجز الميزان التجاري الزراعي ارتفاعا بلغت نسبته 17.6 مليار دولار ، وجاء ذلك نتيجة تزايد واردات الحاصلات الزراعية بنسبه١١.٢ % في حين تراجعت الصادرات بنحو ١.٢ % .جدول (٤) .

تراجع عجز الميزان التجاري الزراعي بنسبه ١٢.٧ % :

حقق عجز الميزان التجاري الزراعي تراجعا بنسبه ١٢.٧ % ، فقد انخفضت قيمه العجز من 5.2 مليار دولار الى 4.5 مليار دولار ، وجاء ذلك نتيجة تناقص الموارد الزراعية بنسبه ٩.١ % في حين تراجعت الصادرات بنحو ٨. % .جدول (٤).

١٩.٥ نسبه تراجع عجز الميزان التجاري الزراعي :

ارتفع عجز الميزان التجاري الزراعي بنحو 19.٥ % ، حيث ارتفعت قيمه العجز من نحو 6.2 مليار دولار الى 7.٤ مليار دولار رغم تزايد الصادرات الزراعية بنسبه 6.1% ويرجع تناقص العجز الى ارتفاع الواردات الزراعية بنسبه نسبه 15.٨ % . جدول (4) .

الميزان التجاري الزراعي لعام (21 -2022) :

بلغت الصادرات الزراعية نحو ٢.7 مليار دولار عام (21-2022) بزياده مطلقه قدرها 220 مليون عن العام السابق بنسبه نمو 8.8% ، غير ان الواردات الزراعية نمت بنسبه اكبر تجاوزت 15.٧% حيث سجلت الواردات نحو 11.6 مليار دولار عام (21-2022) مقابل 10 مليارات في العام السابق ، وقد ترتب على ذلك تصاعد العجز في الميزان السلعي الزراعي ليصل الى 8.9 مليار دولار بالمقارنة بنحو 7.٥ مليار دولار في عام

(20- 2021) وذلك تأثرا بالارتفاعات الملحوظة في اسعار الحبوب وتكلفه النقل جراء تبعات الازمه الروسية الأوكرانية وما صحبها من نقص حاد في الامدادات الدولية من السلع الاستراتيجية . جدول (٤).

الميزان التجاري للزراعة عام (22- ٢٠٢٣) :

بلغت الصادرات الزراعية نحو ٢.٨٧مليار دولار خلال الفتره(يناير سبتمبر) من عام 2023 بزياده مطلقه قدرها46. % مليار دولار عن العام السابق بنسبه نمو 19.1% ، في حين تراجعت الواردات الزراعية من نحو 8. 8 مليار دولار عام (21-2022) الى نحو 6.٩ مليار دولار عام (22- 2023) وترتب على ذلك تراجع العجز في الميزان الزراعي بنحو 2.2 مليار دولار ليستقر عند نمو 4 مليار دولار . جدول (٤).

وتجدر الإشارة الى انه خلال عام (22- 2023) بلغت الصادرات الزراعية نحو 3.39 مليار دولار، بنسبه زياده 25% من الصادرات المناظرة في العام السابق والبالغة 2.71 مليار دولار ، كما زادت الكميه المصدرة لتتجاوز 7 مليون طن بنسبه نمو حوالي 27% عن العام السابق.

جدول رقم 4 صادرات و واردات الحاملات الزراعية خلال الفترة من 18-2019 حتي عام 22-2023

جدول (٤)

البيان	17-2018	18-2019	معدل التغير %	18-2019	19-2020	معدل التغير %	19-2020	20-2021	معدل التغير %	20-2021	21-2022	معدل التغير %	21-2022	20-2021	معدل التغير %	21-2022	22-2023	معدل التغير %
صادرات الحاصلات الزراعية	2305	2279	1,2.	2267	2247	0,8	2358	2501	6,1	2490	2710	8,8	2413	2872	19,1
واردات الحاصلات الزراعية	6696	7445	11,2	7486	6805	9,1	8589	9948	15,8	10000	11570	15,7	8753	6944	20,7.
الميزان التجاري	4391	5161	17,6	5219	4558	12,7	6231	7447	19,5	7510	8860	18	6340	4072	35,8.

المصدر : وزارة التجارة و الصناعة . تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية

سادسا: بعض الاختلالات الموجودة في القطاع الزراعي المصري:

يعاني القطاع الزراعي في مصر من بعض التحديات التي قد تحد من دوره في تحقيق التنمية الزراعية والتي من اهمها تحقيق نسبه عالية من الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الغذائية ، وتحقيق الاستخدام الامثل لموارد الزراعية المتاحة ، وكذلك تناقص مساهمه الناتج الزراعي في الناتج المصري الاجمالي ، وتراجع نسبه مساهمه العمالة الزراعية في اجمالي قوه العمل في مصر، فضلا عن تناقص نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمساحة المحصوليه ومن الموارد المائية المتاحة ، وهو ما يعكس تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي المصري عن باقي القطاعات الاخرى ..

ويعاني ايضا القطاع الزراعي في مصر من عده اختلالات تؤثر على كفاءته وقدرته على المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد القومي ومن ابرز هذه الاختلالات:

- **تقادم اساليب الزراعة:**

يعتمد الكثير من المزارعين على اساليب زراعيه تقليديه غير فعاله مما يؤدي الى انخفاض الإنتاجية وزياده تكاليف الانتاج.

- **نقص الموارد المائية:**

يعاني القطاع الزراعي من نقص الموارد المائية نتيجة لزياده الطلب على المياه والتغيرات المناخية مما يؤثر على كميه نوعيه الانتاج الزراعي.

- **تفتت الحيازات الزراعية:**

تنتشر الحيازات الزراعية الصغيرة والمتناثرة ، مما يجعل من الصعب تطبيق تقنيات زراعيه حديثه وتحقيق اقتصاديات الحجم.

- **نقص التمويل:**

يواجه المزارعون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لشراء المعدات والبذور والأسمدة ، مما يحد من قدرتهم على تحسين الإنتاجية وزياده الانتاج.

- **البنيه التحتية الضعيفة:**

تعاني المناطق الزراعية من ضعف في البنيه التحتية مثل طرق وشبكات الري والصرف الصحي ، مما يؤثر على كفاءه العمليات الزراعية ونقل المنتجات الى الاسواق.

- **البيروقراطية والتشريعات:**

يعاني القطاع الزراعي من تعقيد الاجراءات البيروقراطية وتعدد التشريعات التي تعيق الاستثمارات الزراعية وتبطيء عمليه النمو والتطوير.

- **نقص التدريب والتأهيل:**

يفتقر العديد من المزارعين الى التدريب والتأهيل اللازمين للاستخدام التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين كفاءه الانتاج.

- **تلوث التربة والمياه:**

تتعرض التربة والمياه الزراعية للتلوث بسبب الاستخدام المفرط لمبيدات والأسمدة الكيميائية مما يؤثر على جوده المنتجات الزراعية وصحه الانسان.

- **التغيرات المناخية:**

تؤدي التغيرات المناخية الى تغيرات في نمط الامطار ودرجات الحرارة مما يؤثر على المحاصيل الزراعية ويزيد من مخاطر الزراعة . ومعالجه هذه الاختلالات يتطلب تبني سياسات واصلاحات شامله لتحسين كفاءه القطاع الزراعي وزياده مساهمته في الاقتصاد القومي.

ومما لا شك فيه ان القطاع الزراعي في مصر ما زال يواجه عده تحديات اهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني ونقص المياه والتغيرات المناخية ونقص التكنولوجيا المتقدمة وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج فضلا عن التصحر وتلوث البيئة والتربة ونقص التمويل وضعف البنيه التحتية للمناطق الريفية.

وعلى الرغم مما حققه هذا القطاع من نهضه كبيره الا انه يواجه العديد من التحديات منها:

– محدودية الاراضي المتاحة للزراعة وتناقص نصيب الفرد منها والذي وصل حاليا الى ٢ قيراط للفرد مقابل فدان لكل فرد في فترات زمنيه سابقه نتيجة لتناقص الرقعة الزراعية القديمة تأثرا بالتعديات على الاراضي الزراعية والتوسع في الاجور العمرانية ومشروعات النفع العام.

– محدودية المياه اللازمة للتوسع في الرقعة الزراعية ، حيث تعتبر الدوله المصرية من الدول التي تعاني من المياه مما يضعها في مصاف الدول التي تعاني من الفقر المائي.

– التفتت الحيازي ويعتبر التنفيذ عائق رئيسي لتنفيذ كثير من السياسات الزراعية.

– قطاع الزراعة سيتأثر خلال الفتره القادمة مع زياده هذه التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية ومعدلات استهلاك المياه وزياده ملوحة الارض .

– تعمق الزيادة السكانية المضطردة من حده تأثيرات كل من هذه التحديات

و هو ما يستوجب التفكير في تدابير واجراءات لمواجهه ذلك.

سابعا: السبل او الوسائل التي يمكن اتباعها لتقيل العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري :

اولا: ابراز قطاع الزراعه ضمن منظور جديد وهو البعد التنموي المستدام : لتعزيز دور القطاع الزراعي ضمن منظور التنميه المستدامه يمكن التركيز على محاور تساهم في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصاديه والبيئيه والاجتماعيه منها :-

1- التكنولوجيا والابتكار:

– الزراعه الذكيه : تبني تقنيات الزراعه الذكيه مثل الاستشعار عن بعد ، والذكاء الاصطناعي ، وانترنت الاشياء لتحسين كفاءه استخدام الموارد وزياده الانتاجيه .

– البذور المعدله وراثيا: استخدام البذور المعدله وراثيا التي تقاوم الظروف البيئيه القاسيه وتحتاج الى كميات اقل من المياه والاسمده .

٢– الاداره المستدامه للموارد الطبيعيه:

– اداره المياه : تطوير نظم الري الحديثه مثل الري بالتنقيط والراي بالرش ، وترشيد استخدام المياه عبر تقنيات متقدمه واستراتيجيات فعاله .

– حمايه التربه : تبني ممارسات زراعيه مستدامه تحافظ على خصوبه التربه وتمنع تاكلها مثل الزراعه العضويه والدورات الزراعيه المتنوعه .

٣– التدريب والتعليم:

– برامج التدريب : انشاء برامج تدريبيه للمزارعين حول التقنيات الزراعيه الحديثه واساليب الزراعه المستدامه .

– البحوث الزراعيه: تعزيز البحوث الزراعيه كتطوير الممارسات ممارسات زراعيه مبتكره ومستدامه .

٤– دعم السياسات الحكوميه:

– التشريعات البيئيه : تنفيذ قوانين تحمي البيئه وتدعم الزراعه المستدامه مثل قوانين مكافحه التلوث وحمايه الموارد الطبيعيه .

– الدعم المالي : تقديم حوافز ماديه وقروض ميسره للمزارعين الذين يتبنون ممارسات زراعيه مستدامه .٥– التنميه الريفيه :

٥– البنيه التحتيه: تحسين البنيه التحتيه في المناطق الريفيه بما في ذلك الطرق وشبكات الري والكهرباء .

– الخدمات الاجتماعيه : توفير الخدمات الاجتماعيه الاساسيه مثل التعليم والرعايه الصحيه لتعزيز جوده الحياه في المناطق الريفيه .

٦– التنويع الزراعي:

– المحاصيل المتنوعه : تشجيع تنويع المحاصيل للحد من المخاطر الزراعيه وتحقيق الامن الغذائي .

– الزراعه الحضريه : تعزيز الزراعه في المناطق الحضريه وشبه الحضريه لزياده الانتاج الغذائي المحلي وتقليل الاعتماد على الوردات .

٧– التعاون الدولي:

– الشراكات الدوليه : بناء شراكات دوليه لتبادل المعرفه والتقنيات ودعم المشاريع الزراعيه المستدامه .

– التجاره العادله : تعزيز ممارسه التجاره العاددله التي تضمن حقوق المزارعين وتحافظ على استدامه الموارد .

ومن خلال تبني هذه الاستراتيجيات يمكن تحقيق تنميه زراعيه مستدامه تساهم في تحسين الاقتصاد القومي وتوفير الامن الغذائي مع المحافظه على الموارد الطبيعيه للاجيال القادمه .

ثانيا: بناء استراتيجيه تنمويه زراعيه مستدامه من اجل النمو الاقتصادي وتحقيق الاراده الوطنيه الحره :-

١– **تحليل الوضع الراهن من خلال** (تقييم الموارد – تقييم القدره البشريه – التحليل المناطق) .

٢– **تطوير الخلايا العصبيه من خلال** (تحسين نظام الري – تسهيلات النقل والمواصلات – مراقبه التخزين) .

٣– **التقدم الجديد من خلال** (استخدام التكنولوجيا الحديثه "التدرج" ، – البحث والمشاركه) .

٤– **تنميه القدرات البشريه من خلال** (التدريب والتعليم وتحفيز الشباب) .

٥– **الحكومه الماليه من خلال** (تقديم الدعم) .

٦– **حمايه البيئه من خلال** (الاعمال التجاريه والصناعيه وتشجيع التنويع) .

٧– **تشجيع التعاون والشراكات من خلال** (التعاون مع المنظمات الدوليه – تعزيز التعاون المحلي) .

٨– **تحقيق الاراده الوطنيه الحره من خلال** (توفير الغذاء الرئيسي – الهويه الوطنيه).

*** ويمكن ايضا تعزيز دور القطاع الزراعي في تخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري من خلال :-**

- توجيه الدعم للشركات التي تعمل على تحقيق اهداف التصدير من خلال رفع كفاءه العاملين بها عن طريق البرامج التدريبيه المختلفه ، وتحسين جوده المنتج من خلال دعم البحوث والتطوير والابتكار .
- التركيز على السلع التي حققت مصر فيها ميزه تنافسيه بحيث يتم تشجيعهابمزيد من المعامله التفضيليه والحوافز وذلك لاستغلالها على النمو الاكمل .
- تقديم التسهيلات الى المنشات الصغيره والمتوسطه في المعاملات والاجراءات وتقديم الاعفاءات والقروض الميسره لها والمشوره الاداريه والعينيه ، بهدف تشجيع المنشات غير المصدره الى التوجه نحو التصدير ، او انتاج سلع محليه بديله للسلع المستورده بزياده الانتاج ، مما سيؤدي الى زياده قاعده المنتجين المصدرين ، بحيث يتحول الاقتصاد المصري الى اقتصاد تصديري غير قائم على عدد محدود من المصدرين .
- منح امتيازات للشركات التي تحصل على شهاده الجوده والمطابقه المواصفات العالميه .
- اعاده الحملات الاعلانيه التي تهدف الى تشجيع المستهلك المصري للمنتج المحلي وتفضيله على المنتج المستورد .
- وقف استيراد السلع والمنتجات التي يوجد لها مثيل محلي وهو ما تجيزه الماده 18 من اتفاقيه الجات التي تعترف بحق الدول الناميه في اللجوء الى القيود الكميه لحمايه الصناعه الوطنيه سواء كانت هذه الصناعه ناشئه او قديمه طالما ان تلك الصناعه تعد ضروريه لنمو المجتمع او لدفع عمليه التصنيع .
- الاستمرار في استراتيجيه فتح اسواق جديده للسلع المصريه ، وبصفه خاصه الاسواق الافريقيه فهي سوق واسعه تضم نحو ١.٢مليار نسمه مما يجعلها متعدده الاذواق وماده خصبه لتصريف المنتجات المصريه ، وكذلك فتح اسواق في دول اسيا الواعده خاصه

وان لم يعد امام الصادرات المصريه فرصا حقيقيه في اسواق اوروبا التي تتمتع اقتصادياتها بالتنوع وتنافس المنتجات المصريه خاصه الزراعيه 8.

– اعاده تفعيل الاتفاقيات المتعدده والثنائيه المتوقعه مع الدول الاخرى بهدف الاستفاده من الاعفاءات والتسهيلات في التجاره مع تلك الدول بالتوازي مع رفع القدره التنافسيه للسلع المصريه في تلك الاسواق ، الى جانب البحث في اسباب عدم تنفيذ الكثير من تلك الاتفاقيات والعمل على معالجتها .

– تعظيم المزايا التنافسيه للمنتجات المصريه وهي الميزه التي تبنى على المعرفه والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير ، فلم يعد توافر المدخلات وحده كافيا لبناء صناعه جديده او تاهيل للصناعات القائمه مع الزام المنتجين المنتجين للسلع المصدره بضروره الالتزام بمعايير الجوده والمواصفات القياسيه للمنتج .

– تطبيق المعايير المتعلقه بفحص السلع المستورده من خلال مواصفات ومقاييس مشدده تحول دون دخول سلع غير مطابقه للمواصفات القياسيه ، وهو ما يشكل حمايه للمنتج المحلي من المنافسه الاجنبيه .

*** ومن الجهود المبذوله للنهوض بالانتاج الزراعي في مصر :**

صدرت تعليمات من القياده السياسيه العام الماضي بزراعه الاراضي الجديده بالحاصلات التي تعاني فجوه في انتاجها ، وبالفعل تمت زراعه اكثر من نصف مليون فدان بالقمح كاضافه في الانتاج ، ومن المامول ان يكون هناك اضافه اخرى في انتاج القمح عندما يتم الانتهاء من مشروع الدلتا الجديده والتوسع في مشروعي شرق العوينات وتوشكى والانتهاء من مشروع ترعه السلام ، والتوجه لانتاج اصناف جديده من العدس عاليه الانتاجيه تعود على المزارعين بعائد مجزي .

*** ومن الحلول الممكنه لتعزيز الامن الغذائي في مصر :**

١– يجب التوسع في زراعه الذره الصفراء بدل من الذره الشاميه الاقل اهميه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاعلاف .

٢- استنباط اصناف اخرى من الاعلاف الخضراء كثيفه الانتاجيه لاتاحه الفرصه للتوسع في زراعه القمح على حساب البرسيم .

٣- البدء في انتاج اصناف جديده من القمح عاليه الانتاجيه .

٤- التقليل من مساحه الخضروات المزروعه والتي يهدر منها كميات كبيره ، واقتراح تصنيع نسبه من انتاج الطماطم وتصديرها الى هذه الاسواق وزياده دخل المزارع ، وتقليل الفاقد منها والذي قد يصل الى 33% من حجم الانتاج . ٥- التوسع في زراعه الصوبات الزراعيه لترشيد استخدام المياه ، وكذلك لانتاج الخضروات بها وترك الحقول المفتوحه للمحاصيل الاستراتيجيه ، والتوسع في زراعه الفول والعدس لانها غذاء اساسي للفقراء ومحدودي الدخل .

***ومن اهم الحلول العاجله التي يجب ان تبدا بها مصر لمواجهه ازمه الغذاء :**

- سد الفجوه الغذائيه ، وتقليل الصادرات التي تخلق ازمه رغم انها تاتي بعمله صعبه تحتاجها الدوله ، وذلك لان ما يتم تصديره يتم استيراد محاصيل استراتيجيه بدلا منه مثل القمح وزيوت الطعام والذره الصفراء وفول الصويا والفول البلدي والعدس وخلافه باسعار مرتفعه ، لذا فان التركيز على الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجيه افضل من تصدير الخضر والفاكهه، ناصحا بضروره الاتجاه للتوسع في زراعه هذه المحاصيل لان تكلفه الاستيراد اعلى بكثير من عائد الصادرات ، حيث تستورد مصر بنحو (15 مليار دولار) سلعا استراتيجيه من الخارج في حين ان اجمالي حجم صادراتها من الخضر والفاكهه لا يتجاوز ثلاث مليارات دولار ، وبالتالي فان توفير نصف قيمه الوردات الزراعيه (15 مليار دولار) افض من جلب 3 مليارات دولار من الصادرات الزراعيه .

- تدبير موارد مائيه اكثر والتوسع في مشروع الصوب الزراعيه لكي تزرع فيها الخضروات وتترك الحقول المفتوحه لزراعه المحاصيل الاستراتيجيه ، وهذا سيؤدي الى توفير كميه من المياه وزياده الانتاج مما يؤدي الى تقليل الاستيراد وتوفير قدر كبير من العمله الصعبه وخفض سعر اللحوم والبيض والدواجن وغيرها .

الملخص :

تتشكل المشكله البحثيه في تدني دور القطاع الزراعي المصري، وعدم قدرته على. جذب الاستثمار فيه بالمقارنه بالقطاعات الاخرى غير الزراعيه، كما يعاني قطاع الزراعه من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنه بالقطاعات الاخرى، كما لا يقدم قطاع الزراعه فرص عمل جديده تتواكب مع الزياده السكانيه, بالاضافه الى تدني دوره في توفير العمله الصعبه من خلال زياده الصادرات وتقليل الواردات.

واستهدف البحث دراسه الدور الاقتصادي لقطاع الزراعه وبيان نسبه مساهمته في الناتج المحلي، ومعرفه المساحات المنزرعه وكذلك المساحات المحصوليه ونسبه مساهمه الاستثمارات الزراعيه في الاستثمارات الكليه وكذلك التعرف على قيمه الصادرات والواردات وايضا معرفه قيمه العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفتره من 2018 حتى 2023 وكانت من ابرز النتائج تنامي المساحه المزرعه بصوره مطرده حتى ناهزت نحو 10 مليون فدان في عام 22- 2023, ويناظرها مساحه محصوليه تقارب 17.4 مليون فدان على اساس معامل تكثيف يتراوح بين ١.٧١،١.٧٦ للفدان وكانت نسبه مساهمه قطاع الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي 11.4% خلال العام المالي 18-2019، وكانت نسبه مساهمه الناتج المحلي الاجمالي2020 وكانت نسبته 12.5% عام 20-2021 بينما كانت نسبته 11.5% خلال عام 21-2022, وارتفعت نسبه الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 12% خلال العام عام المتابعه 22-2023, بينما بلغت نسبه مساهمه الاستثمارات الزراعيه الى الاستثمارات الكليه 5.1% وانخفضت الى 4.9 في عام 19-2020, ونسبه مساهمه 5.2 في عام في المئه من جمله الاستثمارات في عام 20-2021, وكانت نسبه مساهمته 4.9% في عام 21-2022, وتراجعت ايضا نسبته الي 4.2% في عام 22-2023, وبلغت نسبه العجز في الميزان التجاري الزراعي 17.6 خلال عام 18-2019, وتراجعت نسبته ايضا 12.7% خلال عام 19-2020, وارتفعت مره اخرى الى 19.5% خلال عام2020-2021, وتصاعد ايضا العجز في الميزان السلعي الزراعي ليصل الى 8.9 مليار جنيه خلال العام 21-2022 ثم تراجع العجز في الميزان الزراعي بنحو 2.2 مليار دولار وليستقر عند عند نحو 4 مليار دولار في عام 22- 2023.

التوصيات :

١- العمل على الاستثمار في القطاع الزراعي من اجل تعزيز النمو الاقتصادي.

٢- العمل على الاستثمار في التعليم للموارد البشريه فكلما زاد مستوى التعليم زادت انتاجيه الموارد البشريه المتاحة وبالتالي ارتفعت انتاجيه الفرد.

٣- اهميه العمل على تنويع الاسواق الاستيرادية المصرية خاصه في ظل الظروف السياسية الراهنة في العالم ، والعمل على تنميه الصادرات الزراعية المصرية في الاسواق الخارجية، وتحسين تنافسيتها وخاصه اسواق الاتحاد الاوروبي والدول العربية من خلال تحسين الجودة للصادرات الزراعية المصرية واستغلال المزايا التفضيلية الممنوحة لمصر للدخول الى اسواق الاتحاد الاوروبي والدول العربية.

٤- الاستفاده من انضمام مصر لتكتل البريكس للعمل على تامين الحصول على الواردات الزراعية من السلع الاستراتيجية الأساسية وخاصه الحبوب واللحوم والتي تعتبر دول تكتل البريكس من اهم دول العالم المصدرة لها.

٥- زياده الاستثمارات العامة الموجهة لمشروعات البنيه التحتية والخدمات الاقتصادية مما يحد في خفض التكلفه للمستثمرين ، ومن ثم زياده الاستثمارات الخاصه الى جانب استخدام القروض الزراعية والادخار الزراعي على تمويل الاستثمارات الزراعية وليس استخدامها في مجالات اخرى.

٦- تحديد سعر الفائده على القروض الزراعية يجب ان يتم في ضوء حجم الاستمارات الزراعية مع العمل على تحديد سعر الفائده المناسب على القروض الزراعية.

٧- زياده الاستثمارات العامة الموجهة لمشروعات البنيه التحتية والخدمات الاقتصادية بما يحد في خفض التكلفه للمستثمرين ثم زياده الاستثمارات الخاصه.

٨- ادراك ان التخفيض الحقيقي لسعر الصرف يجعل السلع المحلية المتاجر فيها اكثر تنافسيه وبالتالي قد يترتب على هذا التخفيض انخفاض الواردات وزياده الصادرات.

٩- ابراز قطاع الزراعة ضمن منظور جديد وهو البعد التنموي المستدام.

١٠- التمويل المستدام طريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في مصر.

١١- العمل على تضافر الجهود المبذولة لكافه مؤسسات الدوله لزياده الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية الهامه (التوسع الراسي والتوسع الافقي) من خلال توفير كافه مستلزمات الانتاج واستنباط اصناف جديده للمحاصيل الغذائية الرئيسية.

١٢- تسهيل منح القروض والاعانات الزراعية عن طريق المصارف الزراعية وفقا لأجالها المختلفة لأهميتها في تمويل عمليات التنمية الزراعية.

١٣- ضروره وضع خطه تنميه اقتصاديه تهدف لزياده الاستثمارات الكلية وخاصه الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وتشجيع المستثمرين في القطاعات الحكومية والخاصة.

١٤- ضروره تشجيع اقامه المشاريع الزراعية وخاصه في مجال تربيه الدواجن والابقار وانشاء المشاكل والصوبات الزراعية بهدف رفع نسب التوظف وخفض نسبه البطالة.

المراجع :

١- حنان محمد محمود بهجت، ٢٠٢٢، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعيه، المجله المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٢٢، العدد الاول.

٢- رباب الخطيب، مركز بحوث الصحراء، المطرية، القاهرة، المجلد ٣٢، العدد ٤.

٣- عبداللطيف مصطيفي، عبدالرحمن سائبه، ٢٠٢٣، دراسات في التنمية الاقتصادية، قسم الإدارة والاقتسصاد، التكتلات والنمو والتنمية الاقتصادية.

٤- وزاره الزراعه واستصلاح الاراضي- نشرات الاحصائيات الزراعية – اعداد مختلفة.

٥- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وحدة الحاسب القومية.

٦- وزارة التجارة والصناعة -تقرير التجارة الخارجية المصرية غيرالبترولية.